

## إشكالية الاغتراب السياسي في الجزائر

### مقاربة نظرية في الأسباب والحلول

#### The problem of political alienation in Algeria

#### Atheoretical approach to causes and solutions

زريق نفيسة، أستاذة التعليم العالي  
جامعة محمد بوضياف المسيلة- الجزائر  
عضو مخبر العلوم السياسية الجديدة  
nafissa.zerig@univ-msila.dz

بن جده فريده\*، دكتورة  
جامعة محمد بوضياف المسيلة- الجزائر  
عضو مخبر العلوم السياسية الجديدة  
farida.bendjedda@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2025/06/03

تاريخ القبول: 2025/05/24

تاريخ الارسال: 2025/04/18

#### ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أسباب ظاهرة الاغتراب السياسي كسمة بارزة تطبع المشهد السياسي الجزائري خاصة في فترة الانتخابات، بحيث شهدت تراجعاً رهيباً في مشاركة المواطنين وبخاصة فئة الشباب عن المشاركة في السياسة، وعزوفاً عنها بمختلف قنواتها، وهو ما يبدو جلياً في مظاهر كثيرة كعدم الانخراط في مؤسسات حزبية أو منظمات سياسية، وعدم حضور الفعاليات السياسية من ندوات أو محاضرات، وممارسة العزوف الانتخابي، الأمر الذي يتطلب البحث عن الأسباب والعوامل التي تدفع المواطن الجزائري إلى انتهاج مثل هذا السلوك، ومحاولة الوقوف على أهم الحلول لمعالجة مثل هذه الظواهر السلبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإغتراب السياسي في الجزائر هو نتاج تراكم العديد من العوامل والأسباب، التي أدت تفاقمها وعدم تغييرها إلى دفع الفرد الجزائري إلى عدم المشاركة في الانتخابات، ليتطور إلى عجز سياسي ومن ثم إلى سخط سياسي، وتعد الأسباب والعوامل السياسية الدافع إلى شيوع ظاهرة الإغتراب السياسي بالدرجة الأولى، لتزيد الأسباب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية من تعميق الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الاغتراب السياسي؛ الانتخابات؛ المشاركة الانتخابية؛ الجزائر.

\*المؤلف المرسل: د/فريده بن جده

#### Abstract:

This research paper aims to identify the causes of the phenomenon of political alienation in the political scene in Algeria, Especially during the election period, as it witnessed a terrible decline in the participation of citizens, which is evident in many aspects such as not engaging in party institution or political organization, and not attending political activities from seminars or lectures, and the practice of electoral abstinance, which requires a search for the reasons and factors that push the Algerian citizen to adopt such behavior, and it is possible to stand on the most important solutions to address such negative phenomena.

The Study concluded that political alienation in Algeria is a product of the political causes and factors that led to the prevalence of the phenomenon of political alienation in the first place, to increase the causes and social and economic factors to deepen the phenomenon.

**Keywords:** Political alienation; elections; Electoral participation; Algeria.

#### مقدمة:

استحوذت ظاهرة الاغتراب بصفة عامة والاغتراب السياسي بصفة خاصة وما تركه من نتائج على الحياة العامة للأفراد اهتمام العديد من الدارسين، خاصة في ظل الانتشار الكبير للظاهرة في الكثير من دول العالم من جهة، وارتباطها بمدى فعالية النظام من جهة أخرى، وقد ارتكز مفهوم الاغتراب السياسي في أدبيات الاغتراب على فكرة الفاعلية السياسية التي تعكس شعور الفرد بأهمية دوره ومدى تأثيره في مجريات العملية السياسية برمتها، سواء تعلق الأمر بصنع القرار السياسي، أو المشاركة في العملية الانتخابية أو مختلف الأحداث السياسية كالمظاهرات وإبداء الرأي التي يمكن أن يشهدها محيطه.

وعلى هذا الأساس يعتبر أي شعور بضالة الفرص أمام الأفراد للتأثير في العملية السياسية الذي قد ينجم عن الأداء السلبي للنظام السياسي اغترابا سياسيا، يمكن قياس درجته في أي دولة من خلال درجة تمثيل الإرادة الشعبية في الانتخابات أو نسبة المشاركة السياسية فيها، بحيث تعكس علاقة عكسية ما بين وجود تمثيل شعبي في صنع القرارات وانخفاض نسبة الاغتراب السياسي.

ويأخذ الاغتراب السياسي عادة شكلين مهمين العجز السياسي والسخط السياسي؛ ففي الحالة الأولى يلجأ الفرد للاغتراب السياسي ليس بمحض إرادته وإنما نتيجة الظروف المحيطة به التي تفرض عليه كتسلط النظام الحاكم أو الروتين القاتل للحياة والفعل السياسيين، أو احتكار السلطة وانعدام التبادل السلمي وضعف المؤسسات وانعدام الخدمات، أما النوع الثاني أي السخط السياسي فعادة ما يلجأ إليه الفرد بإرادته وبصورة طوعية وفقاً لتكوينه السيكولوجي أو طبيعة اهتماماته أو ميوله فتراه دوماً يمثل الحالة السلبية والانتقادية للنظام السياسي ومؤسساته.

والجزائر على غرار دول العالم الثالث يعيش مواطنها اغتراباً سياسياً، حيث يشعر غالبية الشعب الجزائري بالانفصال عن النظام السياسي السائد، أو رفض السلطة الحاكمة، ويتجلى ذلك في السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري الذي مارس الاغتراب السياسي عن طريق التصويت الاحتجاجي أو العقابي في الانتخابات التشريعية والمحلية عام 1991، حيث صوت الناخب الجزائري على حزب جديد (الجهية الإسلامية للإنقاذ) تحصل على 188 من المقاعد، كسلوك عقابي للحزب الذي حكم البلاد طيلة ثلاث عقود من الزمن، أما الاغتراب السياسي عن طريق الامتناع عن التصويت، فالملاحظ أن نسب التصويت في انخفاض مستمر، خاصة تلك التي عرفتها البلاد في انتخابات 2012 و2017 أين كانت أقل نسبة مشاركة في الانتخابات بـ 42 % في 2012 و 38.25 % في 2017.

وهو ما يثير إشكالية تحتاج الدراسة، والبحث عن تفسير لانتشار ظاهرة الاغتراب السياسي في المجتمع الجزائري، والبحث عن سبل معالجة هذه المشكلة، هذا الإشكال قادنا لطرح السؤال المحوري: ما هي الأسباب والعوامل التي تدفع بالمواطن الجزائري إلى الاغتراب السياسي، وما هي سبل معالجة هذه الظاهرة؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية العديدة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما ذا نقصد بالاغتراب السياسي؟ وما أهم الاتجاهات النظرية التي عالجتة؟
- ما هي مظاهر الاغتراب السياسي؟
- ما هي أكثر أشكال الاغتراب السياسي انتشاراً في المجتمع الجزائري؟
- ما الذي يدفع المواطن الجزائري إلى الإغتراب السياسي؟ وكيف السبيل لمعالجته؟

وعلى افتراض أن المواطن الجزائري يتجه نحو الاغتراب السياسي نتيجة لعدة أسباب وعوامل، متعلقة بالدرجة الأولى بأزمة الديمقراطية التي أنتجتها العوامل والأسباب السياسية والمتعلقة بالتنشئة السياسية والثقافة والوعي السياسي، وكذا تنظيم العمل السياسي ( النظام السياسي، النظام الانتخابي، فاعلية الأحزاب)، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية. وهو ما يبرز أهمية الدراسة، من خلال التعرف على ظاهرة الاغتراب السياسي في المجتمع الجزائري، والبحث عن مختلف الأسباب والعوامل التي تقف وراء هذا السلوك من أجل محاولة الوصول إلى علاج لهذه الظاهرة، واقتراح بعض الحلول التي قد تسهم في وضع الخطط والسياسات التي تحفز المشاركة السياسية والحد من اللامبالاة والعزلة السياسية في المجتمع الجزائري.

كما أن الدراسة التي تسعى لتحقيق الهدف الأساسي في معالجة واحد من أهم الظواهر التي تطبع المشهد السياسي الجزائري، حيث يشعر غالبية الشعب بالاغتراب السياسي كنتيجة لعدم قدرته على التأثير في السياسات الحكومية القائمة. وما ينتج عن هذه الظاهرة من آثار سلبية على حياة المواطنين تتجلى في ميلهم نحو رفض هذه السياسات أو الشعور بعدم الاتفاق معها، انطلاقاً من فكرة أساسية مفادها أن الفرد المغترب سياسياً لا يمكنه تقرير مصيره أو التأثير في صناعة القرارات التي تتناول حياته ومصيره وبالتالي عجزه في تحقيق ذاته، من خلال تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

#### المحور الأول: مفهوم الاغتراب السياسي.

المحور الثاني: الأسباب والعوامل الكامنة وراء انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي في الجزائر

المحور الثالث: الحلول الممكنة لحل مشكلة الاغتراب السياسي في الجزائر.

مستخدمين مجموعة من المناهج، استدعت الدراسة إلى استخدامها أهمها: المنهج الوصفي باعتباره المنهج الذي يصف الظواهر الاجتماعية، ولا تخلوا أي دراسة من هذا المنهج، كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن: الذي ساعدنا كثيرا في القيام بعدة عمليات للمقارنة الضمنية أو الظاهرة قصد دراسة وتحليل إشكالية الإغتراب السياسي في الجزائر، عبر فحص وتتبع تأثير مختلف العوامل والأسباب المؤدية إلى اغتراب الفرد الجزائري سياسيا، ومدخل الثقافة السياسية وما يرتبط بها من تنشئة سياسية؛ حيث أن تنشئة الفرد سياسيا هي من تحدد دوره في العملية الانتخابية والسياسية، إضافة إلى الاقتراب المؤسسي؛ وذلك بدراسة مؤسسة الأحزاب وتأثيرها الإيجابي والسلبي في ظاهرة الإغتراب السياسي، من خلال دورها السياسي ووظائفها المؤسساتية.

### المحور الأول: مفهوم الاغتراب السياسي

لاقت ظاهرة الاغتراب المتعددة الأبعاد اهتماما كبيرا لدرجة أن مصطلح الاغتراب نفسه يستخدم في مجالات مختلفة (اجتماعية، نفسية، سياسية،...)، ومن طرف باحثين في مجالات متعددة، أما في ما يتعلق بموضوع ورقتنا فقد اجمع الكثير من المهتمين بدراسة الظاهرة على صعوبة تحديد المفهوم بدقة، وهو ما يعكس كثرة التعريفات التي أعطيت له.

#### أولاً: مفهوم الاغتراب

● لغة: ورد في كتاب لسان العرب لابن منظور الاغتراب من غَرَبَ عنا يَغْرُبُ غَرْباً، وغَرَبَ، أغْرَبَ، وغربه، وأغْرَبَه: نجاه؛ وتعني الذهاب والتنجي عن الناس، والغربة والغرب: النوى والبُعد، وغربة النوى: بُعْدُها<sup>1</sup>. وتقابل لفظ الإغتراب في اللغة الانجليزية (Alienation) وتعني عدم الانتماء والضياع، كما تدخل عدة مفاهيم في نطاق الاغتراب مثل: اللامبالاة (Un attachment)، الهامشية (marginalité)<sup>2</sup>.

● اصطلاحاً: يُقصد بالاغتراب حالة من حالات الانفصال والاعتزال والوحدة والابتعاد وغير ذلك من المعاني الاصطلاحية<sup>3</sup>، حيث يعتبر الإغتراب حالة بسيكو اجتماعية تصيب الفرد فتصعب عليه عملية الاندماج مع البيئة المحيطة به، أو التجاوب مع متغيرات بيئته، وصولاً إلى التمرد والنفور عليهما، أو عن أي عملية اجتماعية معينة مثل المشاركة السياسية والانتخابية<sup>4</sup>. انطلاقاً من هذه التعاريف نلاحظ أن مصطلح الإغتراب يشير إلى ذلك الشعور بالإقصاء والهامشية، مما ينتج لدى الفرد المغترب سلوك الابتعاد واللامبالاة نحو الأمور التي دفعت به إلى الإغتراب، من بينها الإغتراب السياسي.

#### ثانياً: مفهوم الاغتراب السياسي

عرف مفهوم الاغتراب السياسي العديد من التعريفات، أهمها:

- بأنه حالة شعورية تنتاب الإنسان نتيجة إحساسه بالهامشية وفقدان الدور السياسي في مجتمعه والعزلة والإهمال وعدم إشراكه في أي عملية سياسية<sup>5</sup>.
- أو هو جملة الردود التي تصاحبها بعض المشاعر النفسية التي تؤدي إلى عزلة الفرد التامة، فلا يستشعر أهمية الفعل السياسي، ولا يُقيّم له أي دور أو وزن، فضلاً عن اعتباره شأنًا لا يعنيه من قريب أو بعيد<sup>6</sup>.

هذا الشعور يؤدي بالفرد إلى الانفصال عن المجتمع والواقع الذي يعيش فيه، وبالتالي عدم الانخراط في أي نشاط سياسي مهما كان نوعه، أو أهميته في حياته.

● وهناك من يعرف الاغتراب السياسي بأنه: "شعور الفرد بأنه ليس جزءاً من العملية السياسية، وأن صانعي القرارات السياسية لا يضعون له اعتباراً ولا يعملون له حساباً".<sup>7</sup> وبالتالي فإن الاغتراب السياسي هو حالة شعورية تتولد عند الفرد عند عجزه وعدم قدرته على إحداث أي تغيير في السلطة الحاكمة أو في النظام السياسي، وهذا العجز يُولد لديه الشعور بالإحباط وعدم الاهتمام، وبالتالي التوجه نحو السلوك السلبي وإهماله وعدم مبالاته بالعمل السياسي كالمشاركة الانتخابية أو التظاهرات السياسية، أو الانضمام إلى العمل السياسي، أو إبداء أي رأي في الشأن السياسي.

وهذه السلبية واللامبالاة السياسية المتراكمة تؤثر على علاقات الفرد في المجتمع، حيث يمكن أن تتطور إلى سلوك جمعي، انطلاقاً من كون الإغتراب السياسي كأقصى الحالات التفاعلية السلبية التي يمكن أن يجد الفرد نفسه فيها عند تفاعله مع الفضاء السياسي المحيط به.

### ثالثاً: أنواع الاغتراب السياسي

يقسم العلماء المختصين الاغتراب السياسي إلى فئتين رئيسيين العجز السياسي، والسخط السياسي كما ذكرنا سابقاً، لكن ذلك لا يعني عدم وجود اجتهادات أخرى حاولت تبيان النتائج السلوكية المترتبة عن ظاهرة الاغتراب السياسي، إلا أن هذان النوعين هما الأبرز في سلوك المواطن حيث يشكلان مصدر أي تفسير لسلوك الفرد، ونلخصهما في:

● العجز السياسي: هو شعور الفرد بأنه لا يستطيع التأثير على أفعال الحكومة التي يخضع لحكمها، ويحدث نتيجة للظروف المحيطة به والتي تفرض عليه ذلك الاغتراب، هذه الظروف هي نتاج تسلط النظام الحاكم، أو عدم حدوث تغييرات في سياساته، أو ضعف المؤسسات بمختلف أنواعها وانعدام الخدمات، كل ذلك يؤدي بالفرد إلى التوجه نحو العجز السياسي.<sup>8</sup>

● السخط السياسي: في هذه الحالة يلجأ الفرد إلى الاغتراب السياسي بمحض إرادته نتيجة لتكوين الفرد السيكولوجية، وطبيعة اهتماماته مما يولد لدى الفرد الحالة السلبية وانتقاده للنظام السياسي القائم ومؤسساته.<sup>9</sup>

وقد ذهب حليم بركات أبعد من ذلك حيث حدد النتائج السلوكية للاغتراب وربطها بتصرفات الإنسان عند عجزه في علاقته بالمجتمع والأنظمة والمؤسسات، ولخصها في ثلاث

اختيارات سلوكية هي: الانسحاب و اللا مواجهة، الخضوع والرضوخ أو الاستسلام، التمرد والثورة. أما هيجل فقد بين النتائج المترتبة عن عملية الاغتراب وحددها في: الانفصال، أو الانسحاب، التمرد والثورة، أو الخضوع.<sup>10</sup>

#### رابعاً: مظاهر الاغتراب السياسي

تعددت الدراسات التي اهتمت بدراسة ظاهرة الاغتراب السياسي من مختلف جوانبها، فركز البعض على بحث الظاهرة، واهتم البعض بالأسباب التي تدفع الفرد إلى الاغتراب وعدم المبالاة بالعمل السياسي، وفي المقابل ركز البعض الآخر على أهم مظاهر الظاهرة، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الدراسة المهمة للأستاذ محمد خضر عبد المختار، بحيث حدد فيها بدقة أهم مظاهر الاغتراب السياسي والمتمثلة في: عدم التصويت في الانتخابات، العزلة السياسية، اللامبالاة السياسية.

- عدم التصويت في الانتخابات: الذي يرفض فيه الفرد جملة وتفصيلاً العملية الانتخابية وهو ما ينعكس في عدم الإدلاء بصوته، أو ما يعرف أيضاً بالعزوف الانتخابي.
- العزلة السياسية: وهي رفض الفرد للمعايير والأهداف السياسية التي يحملها ويتشارك فيها على نطاق واسع أعضاء آخرون من المجتمع.<sup>11</sup>
- اللامبالاة السياسية: حيث تشير بعض الدراسات إلى أن واحدة من مظاهر الاغتراب السياسي تتمثل في عدم الإحساس بقيمة الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات أو اللامبالاة بالقضايا العامة والسياسية، بالإضافة إلى بعض مظاهر الشك السياسي في هرم السلطة المنعكس في عدم المشاركة في المناقشات السياسية.<sup>12</sup>

#### خامساً: النظريات المفسرة لظاهرة الاغتراب السياسي

- نظرية التنظيم المعقد أو المركب: ترى أن التمرد يحدث عندما يصبح الناس عاجزين أو غير راغبين في المشاركة السياسية، وذلك لضعف العلاقات الاجتماعية، والشعور بعدم الانتماء.
- نظرية المساواة الاجتماعية: التي ترى أن التمرد يحصل عندما تشعر طبقة معينة من المجتمع بعدم المساواة مع غيرها من الطبقات الأخرى، أي وجود تفاوت طبقي داخل المجتمع.<sup>13</sup>
- نظرية الفشل الشخصي: ترجع هذه النظرية أن سبب الاغتراب يرجع إلى الظروف الاجتماعية المختلفة والتي تحد من حرية الفرد لتحقيق أهدافه.
- نظرية العزلة الاجتماعية: والتي تفسر أسباب التمرد السياسي إلى شعور الفرد بالانفصال عن نظامه السياسي نتيجة لعجز هذا الأخير في تحقيق رغبات وطموحات من يحكمهم.<sup>14</sup>

**المحور الثاني: الأسباب والعوامل الكامنة وراء انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي في الجزائر**  
شهدت الجزائر منذ استقلالها العديد من الأحداث السياسية، ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في رسم المشهد السياسي، ومن ثم في تحديد مكانة المواطن الجزائري التي لعبت فيها طبيعة النظام السياسي دورا أساسيا ضمن هذا المشهد، فبحكم طبيعة النظام الأحادي القائم على نظام الحزب الواحد لم يكن الفرد معزولا عن العملية السياسية وبالأخص المشاركة الانتخابية، خاصة في ظل برامج التعبئة السياسية، وهو ما عكسته لعقود من الزمن نسبة المشاركة في الانتخابات التي تقترب دائما من 100%.

لكن منذ التحول نحو التعددية الحزبية والسياسية بموجب دستور 23 فيفري 1989، وما أقره من حريات في التعبير والرأي والتظاهر، وما كرسته مختلف الدساتير المتتالية بعده، وفي ظل ما شهدته البلاد من أزمات اقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية، انعكس ذلك سلبا على دور الفرد في الحياة السياسية، وعلى موقفه من العملية السياسية، فاختار العزلة واللامبالاة والاغتراب السياسي، وهو ما عكسته مختلف المحطات الانتخابية منذ قرار العودة إلى المسار الانتخابي في 1997، وقد لعبت عدة عوامل دورا مهما في تكريس ظاهرة الاغتراب واللامبالاة بدل المشاركة في الحياة السياسية أهمها:

شعور غالبية أفراد المجتمع الجزائري خاصة فئة الشباب أنهم غير مؤثرين في قرارات الحكومة وبالتالي اغترابهم وابتعادهم عن الحياة السياسية.

من خلال قراءة المشهد في الجزائر فإن سيطرة نخبة واحدة لمدة أربع عقود، واحتكارها للسلطة أدى بالمواطن الجزائري إلى فقدانه للأمل في إحداث التغيير السياسي أو في تحقيق طموحاته. ضعف المشاركة في الانتخابات خاصة تلك التي شهدتها انتخابات 2012، 2017 التي عرفت أدنى نسبة مشاركة بـ 42% في 2012 و38.25% في 2017 وهي نسبة لم تصل النصف، وضعف المشاركة الانتخابية هي مؤشر عالي الدلالة على الاغتراب السياسي.

حدوث القطيعة بين المواطن الجزائري ومؤسسات الدولة، نتيجة ضعف أدائها، أو سيطرة نخبة واحدة لتلك المؤسسات.

الهجرة غير الشرعية المتزايدة لدى فئة الشباب التي تعد مؤشرا على الإحباط الذي يعيشه الشاب الجزائري، ما دفعه للهجرة والمغامرة بحياته في سبيل تحسين ظروف حياته، و قد تعددت أسباب ودوافع الهجرة لدى الشباب تقف في مقدمتها: قلة فرص العمل، والرغبة في مواصلة التعليم إلى جانب عجز الحكومة للمعالجة الفاعلة لقضاياهم ومطالبهم، كل ذلك زاد

من حدة معاناتهم وفقدان الثقة بالمستقبل الأمر الذي يدفع بمعظم الشباب للبحث عن بيئة تحقق لهم طموحاتهم.<sup>15</sup>

### أولاً: أسباب وعوامل سياسية

يلاحظ المتتبع في قراءته للمشهد الجزائري أن البلاد تعيش أوضاعاً مزرية على جميع الأصعدة أثرت بشكل سلبي على سلوكيات المواطن، انعكست بشكل جلي في سخطه وعجزه السياسي، وعدم المشاركة السياسية واللامبالاة والعزوف الانتخابي، وقد تضافرت مجموعة من العوامل السياسية في بلورة سلوك الاغتراب السياسي لدى المواطن الجزائري، أهمها:

#### 1. واقع التنشئة السياسية وانعكاس ذلك على تشكيل الثقافة السياسية:

تعتبر التنشئة السياسية العملية المسؤولة عن نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، وخلقها، وتغييرها، بهدف بناء ثقافة سياسية متوازنة ومشاركة بين المكونات الاجتماعية في الدولة ولزيادة مستوى شرعية النظام السياسي، والمحافظة على استمراريته

#### أ. في تعريف التنشئة السياسية:

وقد تعددت التعريفات التي أعطيت للعملية، فاعتبرها فريد جرينستين "بأنها عملية التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وسمات الشخصية ذات الدلالة السياسية في كافة مراحل حياة الإنسان عن طريق المؤسسات المختلفة التي يتضمنها المجتمع"<sup>16</sup>، أما جود (good) فرأى في التنشئة: "بأنها تنمية وعي النشء بمشكلات الحكم والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية، وتنمية ذلك بالوسائل المختلفة كالمناقشات غير الرسمية والاطلاع على النشاط السياسي"<sup>17</sup>، وهي بهذا المعنى تعكس مجموع القيم والاتجاهات والسلوكيات التي يكتسبها الفرد داخل مجتمعه، بطريقة عفوية أو مخطط لها، تتولاها عدة جهات ومؤسسات، بدءاً من:

الأسرة التي تعد الخلية الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتلقى تكوينه السياسي وغرس الثقافة السياسية، مروراً بدور التعليم التي تلعب حسب تايلور (Jim Taylor) أن التنشئة كنفوذ على الآراء والأفكار السياسية قد تتجاوز التنشئة الأسرية إلى التعليم، والتنشئة الدينية، وصولاً إلى وسائل الإعلام باعتبارها آلية للتنشئة السياسية يلعب فيه كما يرى جود تريدر وولف (Jude Treder Wolff) العرض المكرر للرسالة في ترسيخها لتصبح أمراً طبيعياً ومقبولاً.<sup>18</sup>

وفي هذا الصدد يؤكد الكثير من الدارسين كرجيس دوبريه (Regis Debray)؛ (مؤسس علم المديولوجيا: علم الوسائط، علم الإعلام)، على دور وسائط الإعلام وتأثيرها على الأفراد، وعلى تغيير أفكارهم ومعتقداتهم بصورة ناعمة، وهو ما ذهب إليه رواد علم نفس الإعلام الذين أكدوا على آليات التلقي للرسائل الإعلامية وتركيبها للتأثير في الجمهور، مستدلين في ذلك على الدعاية السياسية وتأثيرها على السلوك الانتخابي للمواطن.<sup>19</sup>

لذلك للتنشئة السياسية أهمية في تفسير السلوك السياسي للمواطن وتحدد نوع العلاقة القائمة بينه وبين النظام السياسي الذي يحكمه، فعن طريق التنشئة السياسية يتعلم الأفراد أن يشاركوا في الحياة السياسية أو لا؟ وهو ما يفسر لجوء النظام السياسي لتنشئة الفرد وفق اديولوجيته وأهدافه، وأفكاره، سعياً منه لضمان استقراره واستمراره. ويستخدم النظام السياسي في ذلك عملية التعبئة السياسية التي تحشد لها مواد وطاقات مادية وتوظف لها كافة الوسائل والمؤسسات الإعلامية والتعليمية الرسمية وغير الرسمية للحصول على الولاء والتأييد، أو على الأقل عدم نشوء معارضة لهذا النظام، من خلال تدعيم الشعور الوطني تجاه النظام القائم، وإضعاف تأثير المعارضة في أوساط المواطنين من جهة أخرى.<sup>20</sup>

#### ب. التنشئة السياسية والثقافة السياسية:

ترتبط الثقافة السياسية بالتنشئة السياسية ارتباطاً عضوياً، فالأولى هي المحيط العام أو النسق الذي تتفاعل فيه التنشئة وتستمد منها مضمونها الاجتماعي والسياسي<sup>21</sup>، وتعكس الثقافة السياسية مجموع التوجهات والقيم والأهداف المشتركة نحو النظام السياسي، وعلى ضوء هذه الثقافة يتحدد سلوك الفرد في علاقته مع النظام السياسي الذي يحكمه.

وتلعب دوراً مهماً في تحديد وتفسير السلوك السياسي للأفراد وتوجهاتهم السياسية، وقد توصل كل من الموند وفيربا إلى وضع ثلاث نماذج من الثقافة السياسية: الثقافة التقليدية حيث لا يجد الأفراد في هذا المجتمع أية علاقة بينه وبين النسق السياسي، كما أن معلوماته وتوجهاته السياسية محدودة، وبالتالي ضعف العلاقة بين الأفراد ومؤسسات النظام السياسي في مثل هذه المجتمعات، ونجد هذا النوع من الثقافات منتشرًا في المجتمعات النامية، بحيث يقتصر دور الأفراد على تلقي مخرجات النظام السياسي لأنه لا يعرف أية بدائل أخرى.<sup>22</sup>

والثقافة السياسية الرعوية التي تسود في المجتمعات ذات الأنظمة السياسية التسلطية، حيث تقوم هذه الأنظمة بالتضييق على الأفراد وفرض ثقافتها عن طريق قنوات التنشئة

الاجتماعية والسياسية، ويكون الأفراد في هذا النمط على معرفة بالنظام السياسي ومخرجاته إلا أنهم يميلون إلى عدم المشاركة السياسية لإدراكهم من عدم جدواها.<sup>23</sup> أما الثقافة السياسية المشاركة فيسود هذا النمط في المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة السياسية الديمقراطية، التي تقوم على تنمية شعور الأفراد بالاعتدال السياسي، والإيمان بالمشاركة السياسية، وشيوع الثقة بين الأفراد والنظام السياسي، وفيها يكون المواطن على مستوى عالٍ من الوعي السياسي، وعضواً فعالاً ومؤثراً في النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات والتظاهرات، أو الاحتجاجات فضلاً عن ممارسة النشاط السياسي كالعضوية في الأحزاب والجمعيات.<sup>24</sup>

### ج. واقع التنشئة السياسية في الجزائر:

يتطلب البحث في ظاهرة الاغتراب السياسي في الجزائر وما يترتب عنها من آثار كاللامبالاة والعزوف الانتخابي، والاستقالة من الحياة السياسية برمتها، البحث في عملية التنشئة السياسية ومدى قدرتها في ترسيخ قيم ثقافة سياسية مشاركة أو تقليدية، ومدى قدرتها في تهيئة الأفراد للعمل السياسي، البحث في واقع هذه العملية، ودور النظام الأحادي (الذي ارتكز لعقود من الزمن على مفهوم التعبئة السياسية)، وكذا دور النظام السياسي حتى بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية في الاستحواذ على هذه العملية واحتكارها بما يضمن استقراره واستمراره، وفي هذا الصدد يجمع الكثير من المتابعين للعملية السياسية في الجزائر أن واقع التنشئة السياسية مرهون بمجموعة من العوامل، أهمها:

- 1) انعدام أو سلبية التنشئة السياسية بسبب وجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة.
- 2) ضعف مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني التي غالباً ما تكون خاضعة للسلطة الحاكمة، وبالتالي غياب أي دور لها في عملية التنشئة السياسية.
- 3) ضعف أو انعدام المشاركة السياسية كنتيجة آلية لعدم وجود مؤسسات فعالة للمجتمع المدني يمكن أن تساهم في نشر الحوار وثقافة التسامح بدل ثقافة العنف والإقصاء، ومن ثم تجنب مظاهر العنف السياسي.<sup>25</sup>
- 4) سيادة ثقافة سياسية تعكس نظرة الفرد السلبية للعمل السياسي وللعملية الانتخابية برمتها، ما يساهم في زيادة اغترابه السياسي بعدم مشاركته السياسية ومقاطعة الانتخابات والعزوف السياسي.

فالتنشئة السياسية في الجزائر لم تساهم بشكل فعال في القضاء على الإغتراب السياسي، بل عجزت مؤسسات التنشئة على ترسيخ ثقافة المشاركة، الأمر الذي عمق سلوك الإغتراب من انتخابات إلى أخرى، حيث نجد استخدام النظام السياسي الكثير من المؤسسات لغرس أفكار وقيم تصب في مصلحته<sup>26</sup>، وهو ما انعكس على سلوكه الانتخابي الذي كان يحاكي كل فترة انتخابية، ليوصف لناخب الجزائري بأنه يشهد اغتراب سياسي أكثر من العزوف الانتخابي.

## 2. دور النظام السياسي القائم في تكريس ظاهرة الاغتراب السياسي:

تشهد المجتمعات العربية عمومها ظاهرة الاغتراب السياسي التي تعكس اتجاهات سلبية نحو النظام السياسي والعملية السياسية. ومع أن الظاهرة شائعة في الكثير من المجتمعات بغض النظر عن الايدولوجيا السائدة أو المستوى الاقتصادي، أو التقدم المادي والتكنولوجي، فإن انتشارها في المجتمعات العربية بمختلف آثارها السلبية كاللامبالاة والعزوف عن المشاركة السياسية، يجد أسبابه في ما تمارسه النظم السياسية العربية ذاتها من تجويف للحياة السياسية، وإفراغها من العمل السياسي بانتهاجها أسلوب الإخضاع والتطويع بالقوة، وتهميش وإقصاء المجتمعات من إنتاج السياسة وممارستها.<sup>27</sup>

وَوَلَدَتْ هذه الأسباب ما يسمى بالعداء السياسي لدى المواطن العربي ومقاطعته الفعل السياسي وبالأخص الانتخابات السياسية التي أدت إلى أزمة المشاركة السياسية و عزوف المواطنين عن التصويت، وعدم الثقة في السلطة وفي المعتقدات السياسية التي تتبعها الأنظمة الحاكمة.

حيث عرفت الجزائر منذ انتخابات 1997 سيطرة نخبة سياسية قليلة على المشهد السياسي، ما أدى إلى جمود سياسي لفترة طويلة، تولدت على إثره ظاهرة الإغتراب السياسي في المجتمع الجزائري، من ارتفاع نسب الامتناع الانتخابي، إلى شيوع اللامبالاة والعزوف عن المشاركة السياسية.

وما زاد من تعميق ظاهرة الإغتراب السياسي الأداء الضعيف لمختلف المؤسسات السياسية خلال هذه الفترة، فالسيطرة نخبة أوليغارشية واحدة على هذه المؤسسات جعلها تهتم بخدمة مصلحتها على حساب المصلحة العامة، وعلى رأس هذه المؤسسات، المؤسسات التمثيلية التي شهدت سيطرة حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي لمدة طويلة، ما

أدي إلى تراجع ثقة الناخب في التغيير من انتخابات إلى أخرى، مما نجم عنه في الأخير اغتراب سياسي.

فمع اقتراب نهاية العهدة الرابعة بدأت السلطة السياسية في الجزائر للحشد والتعبئة الانتخابية للرئيس من أجل الترشح للعهدة الخامسة، مما رسّم منذ البداية المشهد المتكرر للعهدات السابقة، وبدأت مؤشرات لترتيب السلطة لإعادة إنتاج نفسها، مما تسبب في سُخط شعبي كبير الذي توقع تسليم المشعل في نهاية العهدة الرابعة، انطلقت على إثرها دعوات للمقاطعة ورفض العهدة الخامسة التي بدأت في منصات التواصل الاجتماعي، لتخرج هذه الاحتجاجات إلى الشارع في بعض المدن الداخلية (خنشلة، برج بوعرييج)، لتعّم بعد ذلك كافة ولايات الوطن مع بداية 22 فيفري من سنة 2019 وتأخذ من يوم الجمعة من كل أسبوع يوم للحراك الشعبي السلمي.

بدأ الحراك في البداية بمطالبة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بالعدول عن الترشح للعهدة الخامسة، لتعرف بعد ذلك المطالب تصاعد والمطالبة بتغيير النظام السياسي ككل، وقد تولد هذا السخط الشعبي من السياسيات المنتهجة من طرف السلطة، الذي صنع في الأخير ما يمكن تسميته "بالمواطنة النشطة" التي ضمت كل شرائح المجتمع الجزائري التي توافدت إلى ساحات الحراك.

وفي هذا السياق تحدث المحللين أن السبب الرئيسي وراء اندلاع الحراك الشعبي السلمي الجمود السياسي الذي انحصر داخل نخبة ضيقة، والتي تسعى دائما لتجديد نفسها والحفاظ على الوضع القائم دون إحداث أي تغيير، خاصة مع وضع اقتصادي واجتماعي متأزم، وهو ما يفسر ضعف المشاركة الانتخابية في الانتخابات التي أجريت في 12 ديسمبر 2019 حيث قدرت بـ 39.93%، رغم أن التوقعات كانت ترى بأنه سوف تكون هناك مشاركة قوية، إلا أن النتائج كانت غير ذلك فقد بلغت نسبة الامتناع عن التصويت نسبة 60.07% وهي سابقة في تاريخ الانتخابات الرئاسية في الجزائر، وقد انقسم المحللين إلى فريقين حول هذه الأرقام.

فالفريق الأول يرى أن نسبة المشاركة مقبولة في ظل مناخ سياسي مضطرب وبعده حراك شعبي دام قرابة سنة، وصعوبة تنظيم انتخابات وإنجاحها في ظل تجاذبات سياسية بين داعم للانتخابات، ورافض لها تماما، وداعٍ إلى مرحلة انتقالية، كما أن الأرقام المعلن عليها في نظر هذا الفريق هي أرقام صحيحة بعيدة عن التزوير والتضخيم، التي عاهدناها في الانتخابات السابقة.

فيما يري الفريق الآخر، أن نسبة المشاركة تبقى ضعيفة فهي دون 50%، وبالتالي فإن الناخب الجزائري لازال يؤمن بالسلوك الإمتناعي، ودليل على رفضه للعرض السياسي، فمهما كانت دوافع وأسباب الامتناع فإن عدد الممتنعين بحوالي 15 مليون ناخب أكبر من عدد المصوتين الذي بلغ 9 ملايين بما فهم الأصوات الملغاة التي قاربت المليون والنصف، بل أكثر من ذلك فهناك من فسر هذه الأرقام بأنها تعبير عن خيبة أمل المواطن في التغيير بعد حراكه السياسي والسلمي.

### 3. أزمة المشاركة الانتخابية واتساع ظاهرة الاغتراب السياسي في الجزائر:

تعرف الجزائر كغيرها من الدول العربية ظاهرة خطيرة وهي الشعور بالاغتراب السياسي لدى المواطن الجزائري، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بفقدان المواطن الثقة في نظامه السياسي، الذي طالما تبني العديد من الممارسات والسياسات التي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تغيير دوره كصانع للقرار، ما ساهم في تفاقم أزمة المشاركة، ورغم ما عرفته الجزائر من تغييرات سياسية منذ الاستقلال بقي توجه السلطة وإصرارها على ضبط المشهد السياسي كما هو دون أي تغيير ما انعكس سلبا على الحياة السياسية.

فقد شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال اعتماد الدولة نظام الأحادية السياسية والحزبية، ما أسفر عن وضع سياسي يستند على ممارسة السياسة في إطار مؤسسة الحزب الوحيد آنذاك وهو جبهة التحرير الوطني، وكان مفهوم المشاركة أقرب للتعبئة السياسية لبرامج السلطة الحاكمة أكثر منه مشاركة سياسية بما تسمح به من تنافس بين برامج سياسية واختيار الأفضل منها.

وحتى بعد ما اقر النظام التحول نحو التعددية السياسية والحزبية كنتيجة للأوضاع التي شهدتها البلاد منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين، كسلوك احتجاجي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المزرية، ورغبة المواطن في إحداث التغيير، وما قابله من تبني النظام السياسي لخيار التعددية السياسية بموجب دستور 1989، الذي فتح المجال أمام الأحزاب للتشكيل والمنافسة السياسية، لم يتغير الوضع كثيرا، وظلت أزمة المشاركة قائمة وازداد شعور المواطن بالاغتراب السياسي.

ورغم ما أسفرت عليه هذه المرحلة من فوز لحزب جديد في أولى انتخابات تعددية تشهدها البلاد (الانتخابات المحلية)، إلا أن ذلك لم يكن يعكس وعيا سياسيا للأفراد بقدر ما

كان عقابا للحزب الحاكم الذي تآكلت شرعيته الثورية، ما دفع النظام الحاكم إلى توقيف المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ ( 1992- 2000).

ومنذ إقرار العودة إلى المسار الانتخابي في سنة 1995، لم يكن توجه النظام وحزب جبهة التحرير للبحث عن حلول لمواجهة أزمة المشاركة بقدر ما اتجهوا للبحث في سبل تجاوز أزمة الشرعية، والتأسيس لشرعية جديدة ( الشرعية الدستورية)، ومع أن البلاد شهدت العديد من المحطات الانتخابية منذ الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995، مروراً بالانتخابات التشريعية التي جرت في أبريل 1997، وصولاً إلى الفترة الممتدة من 1999 إلى 2017 التي شهدت عدة محطات انتخابية.

هذه الفترة التي عرفت نسبة امتناع انتخابي متصاعد، إلى جانب تآكل الثقة بين المواطن والفاعِل السياسية، حيث عكست فيها نسبة الممتنعين عن التصويت والعازفين عن الإدلاء بأصواتهم المرتفعة مقارنة بنسب المشاركة، وجود أزمة حقيقية ترتب عنها شعور المواطن بالاغتراب السياسي كانت أهم الآثار المترتبة عنه عزوفاً انتخابياً. ومع ما يملكه النظام من أدوات للتدخل من أجل فرض الإخضاع والتطويع بالقوة، وإفراغ الحياة السياسية من الفعل الحقيقي، وتهميش مختلف الفاعلين السياسيين من العمل السياسي، ساهم كل ذلك في استفحال الظاهرة بشكل أكبر.

ورغم خروج المواطنين عن عزوفهم خلال سنة 2019 في حراك شعبي سلمي لمدة عشر أشهر، رفض فيها المشاركة في الانتخابات، ليتطور والمطالبة بإحداث تغييرات وإصلاحات سياسية شاملة، إلا أن أول انتخابات بعد الحراك لم تشهد تغيراً في نسبة المشاركة الانتخابية، حيث عرفت انتخابات 12 نوفمبر 2019 نسبة مشاركة ضعيفة قدرت بـ 39.93%، مقابل نسبة امتناع بلغت 60.07%، لتخيب التوقعات التي كانت ترى بأنه سوف تكون هناك مشاركة قوية، وهي سابقة في تاريخ الانتخابات الرئاسية في الجزائر.

لترتفع نسبة الإمتناع الانتخابي بشكل مطرد من انتخابات إلى أخرى، حيث سجلت في الاستفتاء الدستوري بتاريخ 21 نوفمبر 2020 نسبة 76.16%، مقابل نسبة مشاركة بلغت 23.84% فقط، أي انخفاض عدد المصوتين بما يفوق أربع (4) مليون صوت، لينعقد الأمل لخفض نسبة الإمتناع في انتخابات المجالس التشريعية والمحلية، لذلك عكفت السلطة للترويج للانتخابات، وإقناع الناخبين بأن الانتخابات هي الحل الأمثل لمختلف الأزمات التي تعاني منها الدولة، وأنها فرصة سانحة لدمج شباب الحراك الشعبي في الهيئات المنتخبة.

إلا أن نتائج الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021، لم يتغير فيها المشهد السياسي كثيرا، حيث عرفت الحملات الانتخابية فتورا، أنبأت على استقالة شعبية من العمل السياسي، ليتأكد هذا السلوك في مشاركة ضعيفة لم تتجاوز نسبة 23% فقط مقابل نسبة امتناع: 77%، وعلى الرغم قيام السلطة الجديدة بتجنيد كل الوسائل والإمكانيات في سبيل إنجاح الانتخابات التشريعية؛ من دعم القوائم الحرة خاصة تلك التي كانت تضم مترشحين شباب، وتقديم الدعم المالي لبعض القوائم الانتخابية من أجل تنشيط حملاتهم الانتخابية، إضافة إلى فتح وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أمام المرشحين.

إلا أن الحملات الانتخابية لم تشهد سوى حضور معتبر من الشعب، وهو المشهد القديم المتجدد رغم تنشيط الحملات الانتخابية من قبل وجوه شابة حملت في خطاباتها سياسات متجددة، إلا أن حجر الثقة بين الناخبين والمرشحين ما زال يقف عائقا أمام أي تغيير في المشهد الانتخابي في الجزائر، فما بذلته السلطة من جهود في حث الناخبين لم يلقى صدها كما كان منتظرا.

لتعقبها الانتخابات المحلية بتاريخ 27 نوفمبر 2021، والتي عرفت ارتفاع طفيف في نسبة المشاركة الانتخابية بنسبة 36.58% في انتخابات أعضاء المجالس البلدية، و نسبة 34.76% في انتخابات أعضاء المجالس الولائية، بمعنى إستمرار ظاهرة العزوف الانتخابي بأكثر من مليون ورقة ملغاة، إضافة إلى حجم الإمتناع عن المشاركة في الانتخابات التي تجاوزت نسبته 60%. وهذه الحالات إنما تعبر عن توجه الفرد الجزائري نحو الاغتراب السياسي، الراض للخوض في أي مسار سياسي، وتنامي لديه العداء السياسي ومقاطعته الفعل السياسي وبالأخص الانتخابات السياسية، التي أدت إلى أزمة المشاركة السياسية و عزوف المواطنين عن التصويت، وعدم الثقة في السلطة وفي المعتقدات السياسية التي تتبعها مؤسسات الأحزاب السياسية الناشطة في الساحة السياسية الجزائرية.

#### 4. ضعف الأحزاب السياسية وانعكاس ذلك على ظاهرة الاغتراب السياسي:

تعتبر الأحزاب السياسية واحدة من أهم مؤسسات التحديث السياسي، ومظهر مهم من مظاهر الديمقراطية. وفي هذا الصدد أكد صامويل هنتنجتون (Samuel Huntington) على أهمية وجود مؤسسات سياسية قادرة على استيعاب التطلعات المتزايدة للمشاركة في الحياة السياسية يقف على رأسها الأحزاب السياسية، لكن المتتبع للتجربة الحزبية في الجزائر منذ

الاستقلال يدرك جيدا القصور الذي ينتاب العمل الحزبي والذي انعكس سلبا عن رغبة الأفراد في الانخراط ضمن صفوفه، وفقدان الثقة في الأحزاب السياسية برمتها.

ورغم اختلاف مرحلة الأحادية القائمة على وجود حزب واحد ووحيد هو من يقدم مرشحين ينتخبهم المواطن في شكل اقرب منه للاستفتاء منه للانتخاب، كما ذكرنا سابقا، فإن مرحلة التعددية الحزبية التي كانت قد بدأتها البلاد مع دستور 23 فيفري 1989، لم تغير من الوضع كثيرا، ومع إلغاء أول انتخابات تعددية عرفتها البلاد التي شهدت مشاركة واسعة، وفاز فيها أكبر حزب معارض آنذاك (الجمعة الإسلامية للإنقاذ)، فقد المواطن ثقته في الأحزاب السياسية الموجودة، خاصة مع تحول معظمها إلى لجان مساندة وتأييد للسلطة الحاكمة.

ففي الفترة الممتدة بين (2002 و2017) عرفت الساحة السياسية الجزائرية زيادة معتبرة في عدد الأحزاب السياسية المعتمدة رسمياً، حيث بلغ عددها إلى ما يقرب 60 حزبا بين وطني وإسلامي وعلماني، غير أن هذه الزيادة في العدد لم تقابلها زيادة في الأداء والفاعلية، حيث بدت معظم هذه الأحزاب عاجزة عن أداء وظائفها الرقابية على مستوى البرلمان أو مراقبة التصويت، لتمتد ضعف أدائها إلى الوظيفة التمثيلية وعجزها عن رفع مطالب جماهيرها، أو حتى المبادرة بأي مشروع مجتمعي أو سياسي، أو أي فعل مؤثر، وبقيت ضعيفة الأداء وحبيسة الردود الأفعال العشوائية.

على الرغم من ملاحظة التغيير التي أحدثته وجود الأحزاب السياسية في تكوين البرلمان، إلا أن أداءها لم يكن بالصفة التي كان ينتظر منها، مما جعل المواطنين تفقد الثقة في هذه المؤسسات من انتخابات إلى أخرى، في ظل ضعف برامجها وحملاتها الانتخابية التي كانت تعتمد على الخطاب الشعبي تارة وعلى الحملات المهرجانية تارة أخرى، هذا الأداء الضعيف أفقدها القدرة على جلب اهتمامات المواطنين الجزائريين بالانتخابات وتحفيزهم أو تنمية رغبتهم في المشاركة الانتخابية ولو بالقدر البسيط.

وقد ساهمت العديد من الأسباب في قصور وضعف العمل الحزبي في الجزائر، ما زاد من نفور المواطنين منها وعدم ثقتهم في برامجها، وفي زيادة عزوفهم عن الانخراط في صفوفها، ومقاطعتهم لأي نشاطات لها، وأهم هذه الأسباب نجد:

(1) أن الناخبين في ظل الحزب الواحد تعودوا على أن النتيجة الانتخابات معروفة مسبقاً، وذلك ما يؤدي بعدد كبير من المواطنين الجزائريين بعدم المشاركة في الانتخابات.

- (2) ضعف الأحزاب السياسية في الجزائر وحادثة نشأتها، مقارنة بالأحزاب المسيطرة على الحكم.<sup>28</sup>
- (3) البناء التنظيمي والسلطوي للأحزاب السياسية الذي عكس بدوره العلاقة بين الأحزاب والمجتمع؛ بحيث أصبحت علاقات تبني على أسس مصلحية وانتخابية، بدليل الممارسات الجهوية والزبائنية والقبلية في الانتخابات، هذا الوضع أدى إلى فقدان المجتمع الجزائري وخاصة فئة الشباب ثقته في العمل الحزبي وفي قدرته على إحداث التغيير نحو الأفضل، عكسته زيادة نسب المقاطعة الانتخابية.
- (4) كما يرجع البعض الأداء الضعيف للأحزاب في الجزائر إلى كون هذه المؤسسات تفتقر أيضاً إلى الأداء الخطابي المقنع الذي يجلب اهتمام الجمهور، أو ما يعرف بالتسويق السياسي الضعيف، حيث أن الحملات الانتخابية التي تمارسها الأحزاب السياسية الجزائرية أصبحت باردة إلى حد كبير بشكل يعكس ما يمكن تسميته الموت السريري للتسويق السياسي التقليدي القائم على التجمعات الجماهيرية التي كانت تحظى بحماية ورعاية وتعبئة السلطة السياسية، مما جعل الجمهور الجزائري يقاطع هذه الحملات، وما زاد من تعميق هذه الهوة هي الخطابات الانتخابية المستخدمة من قبل هذه الأحزاب البعيدة عن تقديم البرامج والحلول لمختلف المشاكل التي يعيشها المواطن، إضافة إلى تشابه هذه الخطابات بين التشكيلات الحزبية المختلفة.
- (5) عجز الأحزاب السياسية على تقديم برامج مجتمعية، أو طرح سياسات محددة بديلة قابلة للتطبيق، كما أنها لا تملك آليات أو ميكانزمات لتغيير أو صنع السياسات العامة، إضافة إلى عجزها على حشد الكفاءات إلى صفوفها، وتكوين الإطارات ذات مستوى معرفي أو علمي، وحتى المناضلين في الأحزاب من ذوي المستوى المتوسط لا يملكون قدرات شخصية لإقناع الجمهور حول رؤيتهم وبرامجهم الحزبية.
- (6) عدم وضوح أو عدم وجود أساس مجتمعي أو أيديولوجي في تكوين الأحزاب السياسية في الجزائر، فأغلب الأحزاب السياسية النشطة لا تحمل مشروع فاعل للمجتمع، مما أدى إلى وجود نوع من الانفصال بين المواطنين والأحزاب.
- (7) عجز الأحزاب السياسية عن التأطير السياسي للمجتمع، ومن أدلة ذلك أن الترشح للانتخابات الرئاسية لسنوات (1995، 1999، 2004، 2019) كانت أغلبها خارج الأطر الحزبية،

وتحقيق المرشحين الأحرار الفوز على مرشحي الأحزاب، إضافة إلى زيادة ظاهرة المرشحين الأحرار والمستقلين في انتخابات المجالس (البرلمانية، والمحلية) من انتخابات إلى أخرى منذ سنة 1997. (8) شَخَصَنَةُ الحزب في شخص مُكُون الحزب؛ فالأحزاب السياسية في الجزائر هي أحزاب أشخاص لا تسمح بالتداول على رئاسة الحزب، كما أن أفكار الحزب لا تنبع من أفكار مؤسسيه، بقدر أفكار قادة الأحزاب، ولهذا فإن برامج الأحزاب ضعيفة تعبر عن اهتمامات القادة ولا تعبر عن انشغالات المواطنين الناخبين.

(9) كما أن بعض الأحزاب الأخرى والصغيرة منها لا تضم سوى أعدادا محدودة من الأعضاء، إضافة إلى شيوع ظاهرة التجوال الحزبي مما يضعف أساس الأحزاب وقوتها. (10) ضعف الأحزاب السياسية عن تعبئة وحشد الجماهير، الذي فقدته بسبب العوامل السابقة الذكر مما جعلها تفقد في الأخير ثقة المواطنين للالتفاف حولها، أو التصويت لمرشحيها، أو حتى حضور حملاتها الانتخابية، ونتيجة لعدم وجود هذا التأييد من قبل الشعب لقادة الأحزاب أو للبرامج الحزبية، جعل رجال النخبة هؤلاء يستعينون بالجماعات القوية في السلطة أو الجماعات الضاغطة للوصول إلى سدة الحكم، أو نيل مقاعد انتخابية في البرلمان.

#### 5. دور النظام الانتخابي في تكريس الاغتراب السياسي:

يلعب النظام الانتخابي دورا مهما في عملية بناء المؤسسات الديمقراطية، ويعتبر النظام الانتخابي الأمثل ذلك النظام الذي تمارس من خلاله عملية التنافس السياسي بحرية تامة دون تحكم ولا احتكار، يمكن أن يقضي على إمكانيات الاختيار الحر لدى المواطنين، كما أن النظام الانتخابي الأمثل يسمح بإعطاء الفرص المتساوية لجميع الاتجاهات والقوى السياسية والأحزاب للتعبير عن نفسها من خلال عملية الانتخاب.<sup>29</sup>

وإذا كان النظام الانتخابي وسيلة إجرائية لتنظيم نتائج الانتخابات، فإن أهميته تتجاوز نحو "الأهمية السياسية له في تنظيم المؤسسات السياسية، تحديد شكل الحكومات وطبيعة الأنظمة الحزبية، وكل ما تعلق بقضايا إدارة الحكم على نطاق واسع".<sup>30</sup>

ومن هنا تبرز أهمية النظم الانتخابية في التأثير على كيفية قيام الأحزاب السياسية بحملاتها الانتخابية، وفي سلوكيات القيادات السياسية، بما يسهم في تحديد الجو السياسي العام، فقد تدفع هذه النظم بالأحزاب السياسية نحو تشكيل التحالفات أو العكس، أو تحفيزها لتوسيع قاعدتها الشعبية على أوسع نطاق أو حصرها في نطاق القبيلة أو صلة القرابة،

وعادة ما تميل نظم الأغلبية إلى وضع القيود على تزايد عدد الأحزاب السياسية، بينما تميل نظم النسبية إلى فتح المجال أمام تنوع أكبر للأحزاب السياسية.<sup>31</sup> وقد عرفت الجزائر منذ استقلالها اعتماد العديد من النظم الانتخابية، حيث تأثر المؤسس الدستوري بعد الاستقلال بروح الدستور الفرنسي في تصوره لفكرة السيادة والسياسة التي تضمنتها مختلف الدساتير الجزائرية، ورغم تبني الصياغة المستعارة من الدستور الفرنسي بأن السيادة للشعب، إلا أن ذلك لم يمنع من إرساء النظام القائم على الحزب الواحد، ما جعل من الانتخابات مجرد وسيلة لتعبئة الشعب وتزكية قرارات الحزب الواحد<sup>32</sup>، فكان النظام الانتخابي مبني على أساس الأغلبية في دور واحد بموجب دستور سنة 1963 ثم دستور 1976 .

لتجرى بموجب ذلك الانتخابات على قائمة واحدة يقترحها حزب جبهة التحرير الوطني، فكان على الشعب تزكية القائمة من دون أن يكون له حرية الاختيار، وقد ذهب الكثير من المراقبين في هذا الاتجاه مؤكدين على أن النظام الانتخابي في تلك الفترة لم يكن إلا مجرد أداة في يد حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم، وأن الانتخابات مجرد عملية شكلية لا تعبر عن الإرادة الحقيقية للناخبين، وقد ساهم غياب التنافس بين الاتجاهات السياسية المختلفة في تقليص خيارات الناخب الجزائري للمفاضلة بين الأفكار والبرامج.

ولم يتغير الأمر كثيرا حتى بعد تبني النظام القائم خيار التعددية السياسية والحزبية، وبالرغم من الاختلاف الجذري الذي طبع الظروف السياسية والإيديولوجية والاقتصادية في تلك المرحلة، إلا أن النصوص القانونية التي تحكم المشاركة والمنافسة السياسية عن طريق الانتخاب لم تأتي بجديد، سوى أنها صدرت تطبيقا لأحكام الدستور الذي يرسخ التعددية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار البحث في كيفية تعزيز ثقة الناخب في العملية الانتخابية، ودفعه باتجاه المشاركة بقوة في الانتخابات.

وقد عكست نسب المشاركة المتدنية في مختلف المحطات الانتخابية منذ انتخابات سنة 1997، إلى جانب نسبة الممانعة والأوراق الملغاة، عدم قدرة النظام الانتخابي على تعزيز فكرة الفاعلية السياسية، بما تعنيه من تعزيز شعور الفرد بقدرته على التأثير في مجريات العملية الانتخابية، وإحداث التغيير المطلوب، وهو ما زاد في اغترابه السياسي.

وعلى أساس ذلك، كان من الضروري تبني إصلاحات تكون محفزة للمشاركة الانتخابية، وفي مقدمتها إصلاح القانون الانتخابي الذي تجسد بالأمر رقم 01-21 الذي شمل استحداث

لجنة لمراقبة تمويل حسابات الحملات الانتخابية حيث لا يمكن للشركات أو رجال الأعمال النافذين تمويل المترشحين في الانتخابات مهما كانت الصفة، بهدف إبعاد المال بكل أشكاله لا سيما المال الفاسد من العملية الانتخابية.

حيث سبقت العملية الانتخابية عملية تطهير ومحاربة ما سمي "بالمال الفاسد"، من خلال مشروع قانون لإصلاح النظام الانتخابي الذي وصف من قبل المسؤولين والمعارضين بـ "المشوه بفعل التزوير وتغول المال السياسي" كشفت عنها المحاكم التي حققت في قضايا الفساد الانتخابي، من بينها رشاوى قدمت من رجال الأعمال من أجل تصدر قائمة الحزب الحاكم قدرت قيمتها بنصف مليون دولار.

وفي هذا الإطار شدد رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" خلال اجتماعه مع "لجنة أحمد لعرابة" المكلفة بإعداد الوثيقة على تجسيد الالتزام بـ "أخلاق الحياة السياسية"، وإبعاد تأثير المال السياسي عن المسار الانتخابي، وفسح المجال للشباب والمجتمع المدني في صناعة القرار، وضمان انتخابات شفافة.<sup>33</sup>

كما أن قانون الانتخابات الجديد إنما جاء لتأهيل الممارسة الانتخابية من أجل إحداث انتقال ديمقراطي، بحيث تم صياغة معايير وشروط تصب في هذا المسار، وفي نفس الوقت تلبية مطالب وتطلعات الحراك الشعبي، ومن أهم ملامح القانون الانتخابي الجديد هو الانتقال من اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات إلى السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، ومن هيمنة الإدارة على تسير الانتخابات إلى إشراف سلطة مستقلة إداريا وماليا، ومن القائمة المغلقة إلى القائمة المفتوحة، ومن نظام الحصص (الكوتا) إلى نظام المناصفة في الترشح تضم شباب من المستوى الجامعي، إضافة إلى تشديد الرقابة على تمويل الحملة الانتخابية من خلال لجان مختصة.

إضافة إلى تشديد شروط ترشح لمنصب رئيس الجمهورية، كل هذه المعايير والمؤشرات تعطينا ملمحا حقيقيا وجادا في رغبة السلطة الجديدة في إحداث نقلة فعلية في الممارسة الانتخابية، وسعيها الفعلي في أخلاق الحياة السياسية، عن طريق محاربة ومكافحة كل أشكال الفساد التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في العملية الانتخابية، خاصة ما تعلق بالمساس بحريات وحقوق الناخبين، وتحاول تؤثر في سلوكهم الانتخابي أو تؤثر على توجهاتهم السياسية، كل ذلك سعيًا لصناعة السلوك الانتخابي المشارك في الاستحقاقات الانتخابية القادمة، والقضاء على ظاهرة الإغتراب السياسي.

وعلى الرغم من الإصلاحات السياسية والانتخابية الأخيرة، إلا أن المشاركة الانتخابية بقيت تسجل مستويات ضعيفة مقارنة مع نسب الامتناع التي شهدتها الفعاليات السياسية والتصويت على حد سواء، مما يبين أن هذه الإصلاحات لم تؤتي أكلها بعد من حيث كسب ثقة الفرد الجزائري حول الانتخابات بشكل خاص، إلا أن المراقبين يراهنون أن نظام القائمة المفتوحة سوف يكون له الأثر الإيجابي في مستقبل الانتخابات.

وعلى أهمية العوامل السياسية في زيادة ظاهرة الاغتراب السياسي لدى المواطن الجزائري الذي يعبر عنها بمختلف الوسائل كمقاطعة الانتخابات وعدم الانخراط في العمل الحزبي، والعزوف واللامبالاة، يبقى بعد البيئة الاجتماعية والاقتصادية عن طموحات المجتمع دورا مهما في زيادة اغترابه ومقاطعته للحياة السياسية برمتها، كما سيأتي.

#### ثانيا: أسباب وعوامل اجتماعية واقتصادية

تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية على غرار العوامل السياسية دورا مهما في زيادة ظاهرة الاغتراب السياسي لدى أفراد المجتمع أو القضاء عليها. ويعتقد الكثير من المهتمين أن ضروريات الحياة كالسكن والتعليم والضمانات الصحية والعمل والغذاء أفضل من ممارسة الحريات الفردية والمشاركة أو الترشح أو الاقتراع<sup>34</sup>، وقد ذهبت نظرية التحديث أبعد من ذلك عندما ربط صاحبها مارتن ليبست ما بين التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من نمو اقتصادي، مثل: ازدياد حجم الطبقة الوسطى، التصنيع وزيادة مستوى التعليم، وغيرها من مظاهر التحديث، وما بين الديمقراطية بمختلف مظاهرها كالمأسسة السياسية، الوعي السياسي، المشاركة السياسية.

وأكد دافيد بيتلر (D.Butler) على أهمية العوامل الاجتماعية في تشكيل وتحديد السلوك السياسي للفرد في المجتمع، باعتبار أن السلوك السياسي للمواطن تتحكم فيه مجموعة من الموروثات الاجتماعية والقيم التقليدية، فضلاً عن مستوى الوعي السياسي، والمعايير الموضوعية عند اختيار بين مجموع المرشحين.<sup>35</sup>

ومن ثم فالظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية كالفقر والبطالة والأمية، وتدني المستوى المعيشي، كلها عوامل مؤثرة على السلوك السياسي للأفراد، وقد تدفعه إلى الاغتراب السياسي بمختلف آثاره السلبية من عزوف ولا مبالاة سياسية، وزهد سياسي، أو رضوخ وانسحاب وتطبيق الحياة السياسية.

ويقودنا البحث في أسباب ظاهرة الاغتراب السياسي في الجزائر من زاوية دور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وما ترتب عنها من مظاهر سلبية، العودة إلى مرحلة الاستقلال، ثم مرحلة الثمانينات، وصولاً إلى المرحلة الحالية.

### 1. غداة الاستقلال:

عانى المجتمع الجزائري في هذه الفترة من حياة اجتماعية واقتصادية مزرية؛ تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر، الجهل والأمية، البطالة، وعدم وجود هياكل ومؤسسات تعليمية وصحية...، كل ذلك دفع بالمواطن الجزائري بعدم المبالاة بالشأن السياسي، مقابل اهتمامه بالحياة المعيشية في سعيه نحو تحسين أوضاع حياته.

وقد ساهم انتشار العديد من الظواهر السلبية في سنوات الثمانينات؛ مثل الرشوة، تهميش ذوي الكفاءات في التوظيف الذي كان يتم على أساس المحسوبية و الجهوية، وإلزام جميع الموظفين المنتمين إلى التوظيف العمومي من جميع أسلاك والوظائف النوعية بالانخراط في حزب جبهة التحرير الوطني، واستبعاد غير المنخرطين من وظائف الدولة، وتفشي البطالة، في زيادة اغتراب المواطن الجزائري، وكان عليه أن ينتظر إلى نهاية ثمانينيات القرن العشرين ليعبر في أحداث الخامس من أكتوبر عن سخطه السياسي عن كل ما يرمز للحزب الواحد والدولة.<sup>36</sup>

### 2. ما بعد أحداث أكتوبر 1988:

أدى تدهور الوضع الاقتصادي بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية في 1986، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاجتماعية إلى خروج الشعب في مظاهرات عارمة عكست في جانب منها رغبته في إحداث التغيير السياسي، والمشاركة في الحياة السياسية بعيداً عن ما كان يمارسه الحزب الواحد من تعبئة. وقد كانت من نتائجها انفتاح النظام السياسي وتبنيه للتعددية السياسية والحزبية، واعتماد انتخابات تعددية يختار فيها الشعب لأول مرة منذ الاستقلال لمثليه من بين عدد من المرشحين، خارج دائرة الحزب الواحد.

ج. لم يستمر الوضع طويلاً فقد شهدت بعدها البلاد خاصة في السنوات الأخيرة العديد من الأزمات أثرت سلباً على العملية السياسية بما فيها العملية الانتخابية، وزادت من غربة المواطن الجزائري، ومع ازدياد معدل الفقر والبطالة والفساد المالي والتجاري والاختراق السياسي والقانوني لمؤسسات الدولة، إضافة إلى الغلاء الفاحش للمعيشة في ظل ظروف اقتصادية تتحكم فيها مافيا المال والأعمال، فقد المواطن الجزائري ثقته في العملية السياسية والعملية الانتخابية، الأمر الذي عبر عنه دائماً بالعزوف الانتخابي.<sup>37</sup>

### 3. في الوقت الحالي

ومع ما يشهده المجتمع من وهن في أواصر النسيج الاجتماعي، ما تسبب في ارتفاع معدلات الجرائم والحوادث والإفلاس الأخلاقي والمعنوي، وقد لعب الشعور بحالة الفراغ لدى الشباب في ظل قلة الأندية والمساحات والمراكز والفعاليات الرياضية والثقافية والفنية والاجتماعية، في تفاقم هذه المشاكل، ما دفع بالفرد الجزائري للابتعاد عن كل ما هو سياسي، وزاد في تعميق أزمة المشاركة السياسية.

وقد نجم عن السياسات المعتمدة من طرف السلطة الحاكمة من توجه نحو تبني سياسة التقشف، ورفع معدلات الضرائب، والتوجه نحو التمويل التقليدي، التي أرهقت المواطن الجزائري، سخطا سياسيا كانت بدايته احتجاجات ضد السياسات الحكومية في 2012، ومع أن البعض اعتبر تلك الاحتجاجات انعكاسا لزيادة الوعي السياسي نتيجة لتبلور ثقافة سياسية جديدة مصدرها وسائل الإعلام الجديدة أو التنشئة العنكبوتية، ونهاية للاغتراب السياسي، وبداية للانخراط في الحياة السياسية، إلا أن النسب المتدنية للمشاركة في انتخابات 2012، 2017، عكست عزوفا انتخابيا وانسحابا من اللعبة السياسية التي ظلت تتحكم في أواصرها نفس النخبة لمدة أربع عقود من الزمن.

لكن مع تجدد موجة الاحتجاجات في البلاد منذ 2019 في ما عرف بالحراك الجزائري الذي بدأ في 22 فيفري 2019، والذي خرج فيه الجزائريون معبرين عن رفضهم للجمود السياسي الذي عكسه ترشح الرئيس السابق لعهدة خامسة، ومطالبين بتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشونها.

يتفاءل الكثير من المهتمين بالشأن الجزائري بأن يكون هذا الحراك بداية النهاية لظاهرة الاغتراب السياسي بكل مظاهرها السلبية، إلا أن الانتخابات التي أجريت في الفترة الممتدة بين 2019 و 2024 لم تقضي على الإغتراب السياسي، رغم الإصلاحات والسياسات التي بذلتها وتبذلها السلطة الحالية حيث شهدت هذه الانتخابات فتور في الحملات الانتخابية، وغياب شبه تام للفعاليات السياسية، خاصة من قبل فئة الشباب الذي لازال يعاني من عدم الثقة في المؤسسات السياسية، وفي العمل السياسي بشكل عام.

#### المحور الثالث: في سبل مواجهة ظاهرة الاغتراب السياسي في الجزائر

مما سبق يبدو جليا تأثير العوامل السابقة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) في زيادة درجة اغتراب المواطن الجزائري، وما تولد عنها من آثار سلبية كاللامبالاة السياسية

والانصراف عن كل ما هو سياسي كالمشاركة السياسية من خلال عملية التصويت، أو الانخراط في العمل الحزبي وغيرها، لدرجة فقد معها الدارسون الأمل في التخلص من ظاهرة الإغتراب السياسي.

لكن ما شهدته الجزائر من حراك شعبي سلمي منذ 22 فيفري 2019 وقدرته على الحفاظ على استمراريته وسلميته ورُقيهِ، أعادت طرح فرضية اختيار المواطن الجزائري المغترب سياسيا خيار الاحتجاج السلمي كآلية لإحداث التغيير السياسي، ومن ثم لا يمكن الجزم أن ظاهرة الاغتراب السياسي بمختلف آثارها السلبية هي قدر محتوم يعيشه الشعب الجزائري، بل ثمة حلولاً كثيرة ومناسبة لإخراج المواطن من حالات السخط والعزلة السياسية، ومحاربة العزوف الانتخابي، ومن ثم القضاء على حالة الاغتراب السياسي التي تعيشها نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري.

وعلى أهمية تضافر كل العناصر من أجل تحقيق هذا الهدف، يبقى وجود إرادة السياسية للنظام من أجل بعث حياة سياسية جديدة يشارك فيها جميع دون انعزال أو انسحاب أو لامبالاة أمراً مهماً جداً. ويمكن تلخيص أهمه هذه الحلول في:

1) خلق مناخ ديمقراطي عام يبدأ من الأسرة إلى أعلى تنظيم سياسي.  
2) تعميق ثقافة وقيم الديمقراطية من خلال نشر قيم التحديث والمبادرة والحرية، وقيم احترام القانون، عن طريق إرساء الثقة بين المواطنين والفواعل السياسية، التي لن تتحقق إلا من خلال الاستثمار في مؤسسات التنشئة السياسية من أجل إرساء ثقافة سياسية جديدة تعيد المواطن إلى ممارسة الانتخابات وتعدل من سلوكه الانتخابي نحو المشاركة الانتخابية، بحيث تكون هذه الثقافة السياسية تنطوي على شروط توطين ثقافة الوعي للممارسة الانتخابية على أسس الديمقراطية وتعددية سياسية حقيقية.

3) الاهتمام بالتنشئة السياسية؛ من خلال مختلف المؤسسات والتنظيمات، المدرسة، المسجد، منظمات المجتمع المدني، ومؤسسة الأحزاب.

4) اكتساب المفاهيم والمبادئ والقيم والمهارات الرئيسية للمشاركة السياسية؛ باعتبارها أسلوباً وطريقة حياة للأفراد والمجتمعات وبخاصة المفاهيم والمبادئ والقيم التالية: الحرية، العدالة، تحمل المسؤولية، المساواة، احترام الآخرين، التسامح، الاعتراف بحقوق الآخرين والالتزام.<sup>38</sup>

- (5) معرفة والتزام المواطن الجزائري بمختلف الواجبات والمسؤوليات التي تقع عليه نحو الآخرين في إطار مفاهيم ومبادئ المشاركة السياسية.
- (6) العمل على ترسيخ الممارسات السياسية النزيمية، وتحسين العمل السياسي، ووضع ضمانات لمنع التزييف والتزوير في عمليات التصويت؛ من خلال تمكين مندوبي المرشحين من حضور عمليات الفرز، وكذا حضور المواطنين وغيرها من الضمانات التي يمكن أن تقترح من قبل الأحزاب أو الحكومة، أو من مؤسسات المجتمع المدني وحتى باقتراح من المواطنين الناخبين.
- (7) إسناد مهمة صياغة القوانين التي تنظم الانتخابات إلى هيئة متخصصة، تأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة؛ كالمناخ السياسي، البناء المجتمعي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الجزائر هذا من جهة، ومن جهة ثانية يتعين على هذه الهيئة إثراء الإطار القانوني الذي يحتوي على النظام الانتخابي في النقاط التي تعاني من نقائص الكبيرة؛ كتلك المتعلقة بالتقسيم الانتخابي والقوائم الانتخابية، المتعلقة بالترشح والحملات الانتخابية، كذلك إعادة النظر في آليات المنافسة السياسية.
- (8) وضع ضوابط قانونية دقيقة وصارمة وملزمة لكل الأطراف الفاعلة في اللعبة السياسية، وتحسينها ضد كل محاولات التلاعب والتغيير الظرفي بحسب المصالح الضيقة، فيجب أن توضع قواعد صارمة وثابتة بشكل يسمح بالديمومة والاستقرار من جهة، ومن جهة أخرى بما تتطلبها حركية العمل السياسي ومرونة التطور.<sup>39</sup>
- (9) ضرورة حياد الإدارة واللجان الانتخابية، بما يؤهلها للوصول والاهتمام بالناخبين من أجل تعبئتهم وحثهم على المشاركة الموسعة في الحياة السياسية، خاصة في الانتخابات من خلال القيام بعمليات التحسيس والتوعية أثناء الحملات الانتخابية.
- (10) يحتاج العمل السياسي إلى إعادة بناء من خلال إعطاء الجيل الجديد حق المبادرة السياسية ويتعود عليها في المستقبل، بعد أن تربى في وقت سابق على الأدوار الممنوحة له من جيل السلطة، وارتضاها لمدة طويلة داخل مؤسسات التنشئة التي مرّ بها أو حتى سايرها، والتي كانت مرتبطة لوقتٍ طويل بمفهوم الدولة الوطنية ومؤسساتها لوقتٍ طويل، وهذا الفعل سوف يفضي إلى انتقال سلس للسلطة للجيل الجديد بما يصنع سلوك سياسي جديد عبر استثمار لهذه الثقافة السياسية في بناء الثقة في العمل السياسي في الجزائر، وفي ترسيخ مفهوم المؤسسات التمثيلية لدى الناخب والمنتخب على حدٍ سواء.

11) تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الذي يحقق تحسن في مستوى معيشة الأفراد، ويسهم ويساعده على الاهتمام بالسياسة، انطلاقا من فكرة أن المحددات الفردية تتأثر بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على عناصر أساسية مثل التعليم والصحة، الوضع الاقتصادي والمالي،...، فنطاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يفضي إلى تغيير سلوك الفرد يجب أن يتخطى الحلول الظرفية الترفيحية، فالنظام السياسي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تبني استراتيجيات بناءة تحقق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة. ويبقى تفعيل مثل هذه الإجراءات على أرض الواقع كفيل بمحاربة ظاهرة الاغتراب السياسي التي تعيشها نسبة كبيرة من الشعب الجزائري، بحيث يتحول الشعور السائد لدى الفرد الجزائري إلى شعور آخر يبدأ بتنمية المواطنة والحرص على البلاد، واحترام بنود العيش في كنف الوطن الواحد وتأدية الواجبات وتحمل المسؤوليات.

بالإضافة إلى بناء الثقة بين المواطن والنظام السياسي القائم، خصوصا عندما يقدم هذا الأخير أدلة عملية تسعى لتغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاشة. من خلال تقديم الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والتربوية، لتنتهي بحفظ الحقوق، مثل حرية الرأي والمعتقد والفكر والانتخاب والعيش بأمان في ربوع الوطن.

**الخاتمة:**

يشكل الاغتراب السياسي بوصفه ظاهرة سياسية واجتماعية واقعا حقيقيا في الجزائر خاصة مع ازدياد أعداد المغتربين والتي تظهر جليا في مختلف السلوكيات فمن اللامبالاة السياسية إلى العزوف الانتخابي، وصولا إلى الهروب والانسحاب كليا من الحياة السياسية. وعلى تعدد الأسباب التي كانت دافعا قويا لاغتراب المواطنين سياسيا بين سياسية واجتماعية واقتصادية، يبقى غياب الديمقراطية في ممارسات النظام السياسي، أهم عامل في شيوع ظاهرة الاغتراب، وتتجلى مظاهر أزمة الديمقراطية في الكثير من الممارسات كعدم الاهتمام بالتنشئة السياسية باعتبارها العملية التي تكسب المواطنين قيما سياسية (ثقافة سياسية)، تساهم في تعزيز روح المواطنة لديهم والإحساس بالمسؤولية نحو وطنهم من خلال المشاركة في صنع القرارات.

وبدراستنا لظاهرة الاغتراب السياسي في الجزائر، من خلال إبراز الأسباب وعوامل التي أدت بالفرد الجزائري إلى الإغتراب فقد خرجنا بالنتائج التالية التي نرى فيها مفاتيح لمعالجة هذه الظاهرة وهي:

1. أن من بين أسباب والعوامل التي تدفع إلى الإغتراب في الجزائر، ضعف مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسي التي فقدت وظائفها الأساسية في تمثيل مطالب الشعب، ومراقبة عمل السلطة في سبيل في تحقيق آماله وطموحاته في العيش الكريم، ساهمت هي الأخرى في زيادة عدم ثقة الأفراد في العملية السياسية.
  2. تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة ساهم في دفع المواطن الجزائري إلى الانشغال بتحسين مستواه المعيشي ولامبالاته وعدم مشاركته في الحياة السياسية، وهو ما أنتج لديه شعورا بالانفصال عن النظام السياسي غير المبالي وغير المتأثر بمطالب شعبه، وبالتالي اغتراب الشعب سياسياً، الذي تؤكد نسبة المشاركة المتدنية في العملية الانتخابية وعزوف الناخبين عن ممارسة حقهم الانتخابي.
  3. وعلى خطورة ظاهرة الاغتراب السياسي وانعكاساتها السلبية على دور الفرد في الحياة السياسية، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود حلول لمعالجة الظاهرة والقضاء عليها، ومن ثم إعادة ثقة المواطن في نظامه السياسي، ويتوقف ذلك على توفر إرادة سياسية حقيقية أولاً، وتضافرت الجهود من قبل المؤسسات والمنظمات المختلفة من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ثانياً، و توفر الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع ثالثاً.
- الهوامش:**

- <sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1883، ص 638.
- <sup>2</sup> ولد الصديق ميلود، الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2015، ص (27-32).
- <sup>3</sup> عبد الكبير التميمي ساجدة، الاغتراب في شعر نازك الملائكة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص (17، 18).
- <sup>4</sup> بكيس نور الدين، رزقي نوال، المواطن الجزائري، من الاغتراب الاجتماعي إلى السياسي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، صادرة عن جامعة قاصدي مرياح ورقلة، العدد (34)، جوان (2018)، ص 458.
- <sup>5</sup> ولد الصديق ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- <sup>6</sup> ولد الصديق ميلود، مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016، ص 201.
- <sup>7</sup> حارص صابر، وعزة عبدالعزيز، تراجع أداء الصحفيين والصحفيات العرب، الأسباب والمظاهر والمخاطر، العربي للنشر والتوزيع، ب دن، 2088، ص 23.
- <sup>8</sup> العابدي علي مراد، أبعاد ومخاطر الإغتراب السياسي في العراق، مركز الفرات، تاريخ النشر: 20 جوان 2019، الموقع: <https://fcds.com/politics/1257>، تاريخ التصفح: 11 أبريل 2024.
- <sup>9</sup> الموقع نفسه.
- <sup>10</sup> بكار فتحي، الاغتراب السياسي وأثره على المشاركة الانتخابية في الجزائر، مجلة القانون، الصادرة عن المركز الجامعي الشهيد أحمد زبانة بغيليزان، العدد (07)، ديسمبر 2017، ص 354.

- <sup>11</sup> عبدالمحسن عبد الرزاق، الاغتراب السياسي وتغييب دولة المواطنة، شبكة النبا المعلوماتية، تاريخ النشر: 09 جويلية 2017، الموقع: <https://annabaa-org/arabic/authorsarticles/11712>، تاريخ التصفح: 05 مارس 2020.
- <sup>12</sup> هناء النابلسي، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 29.
- <sup>13</sup> كساس شروق، و آخرون، ظاهرة الاغتراب... الهوة بين الفرد ومجتمعه (الجزء الثاني)، الباحثون السوريون، تاريخ النشر: 01 نوفمبر 2015، الموقع [https://www-syr-res-com.cdn.ampproject.org/v/s/www-syr-res-com/amp.php?amp\\_gsa=1&amp\\_js\\_v=a9&id=8262&usqp=mq331AQIUAKwASCAAgM%3D#amp\\_tf=From%20%251%24s&aoh=174](https://www-syr-res-com.cdn.ampproject.org/v/s/www-syr-res-com/amp.php?amp_gsa=1&amp_js_v=a9&id=8262&usqp=mq331AQIUAKwASCAAgM%3D#amp_tf=From%20%251%24s&aoh=174)، تاريخ التصفح: 04 مارس 2020.
- <sup>14</sup> الموقع نفسه.
- <sup>15</sup> أحمد حسن معاذ، الشباب في المجتمع العربي المأزوم "العراق نموذجا"، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 170.
- <sup>16</sup> السيد عمر، وآخرون، موسوعة التنشئة السياسية الإسلامية التأصيل والممارسات المعاصرة، المجلد الثاني، المعهد العربي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2013، ص 823.
- <sup>17</sup> سلام محمد توفيق، التنشئة السياسية وتعزيز قيم الولاء والانتماء عند القائد الصغير، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015، ص 16.
- <sup>18</sup> Valleskey, Brianna, " Influences of political ideas include media", upbringing the psychology of party identificatio and decision, South END. Récupéré sur News/politices/articl, 07 May 2010.
- <sup>19</sup> عزب خالد، السياسات الاعلامية: الدولة... المؤسسة... الفرد، الأطلس للنشر والانتاج الاعلامي، الجزيرة، 2016، ص (10.09).
- <sup>20</sup> العقيدى حازم، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية ودورها، العربي للنشر، القاهرة، 2016، ص 40.
- <sup>21</sup> يوسف حسين، علم الاجتماع السياسي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص 147.
- <sup>22</sup> حمدي عبد الرحمان، الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية، المركز العربي، مصر، 2019، ص 95.
- <sup>23</sup> المرجع نفسه، ص 96.
- <sup>24</sup> المرجع نفسه، ص (98.97).
- <sup>25</sup> مامي زوارقة فيروز، البرزقي كتاف، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر استغلال سياسي أم رد إعتبار، في غساق عبد الخالق، و آخرون، المرأة وأفاق المستقبل، أوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي (التاسع عشر)، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2016، ص 229.
- <sup>26</sup> أكثر تفصيل في هذا الباب أنظر المرجع: بن جده فريدة، صناعة السلوك الانتخابي في الجزائر، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، ( جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2024)، غير منشورة، ص (107،92).
- <sup>27</sup> التسور هادي، إشكالية الدولة والنظام السياسي في الدولة العربية، مقارنة نظرية وتحليلية، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، المجلد (20)، العدد (77)، ديسمبر 2016، ص 56.
- <sup>28</sup> دريس نبيل، الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص 166.
- <sup>29</sup> المساري محمد، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 27.
- <sup>30</sup> زغوني رابع، النظام الانتخابي كمؤشر لقياس إرادة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ النشر: 10 جويلية 2019، الموقع: <https://caus.org.lb/> تاريخ التصفح: 03 أبريل 2020
- <sup>31</sup> محمود عبدالعال هالة، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 48.
- <sup>32</sup> عبد الوهاب عبد المؤمن، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية: مقارنة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام الجزائري، دار الألفية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 199.
- <sup>33</sup> عبد الحكيم حذاقة، "قانون جديد للانتخابات في الجزائر.. هل يصلح ما أفسده التزوير و "المال السياسي"؟"، الجزيرة، تاريخ النشر 20 جانفي 2021، على الموقع: [www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org](http://www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org)، تاريخ التصفح: 27 جويلية 2023.

- <sup>35</sup> محمود عبد العال هالة، مرجع سبق ذكره، ص 46.
- <sup>36</sup> قوجيل نبيلة، حبة عفاف، "القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف، مجلة الاجتهاد القضائي بجامعة محمد خيضر - بسكرة-، العدد (4)، مارس 2008، ص 372.
- <sup>37</sup> ثنيو نورالدين، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، شبكة الجزيرة الإعلامية، تاريخ النشر: 3 أكتوبر 2004، على الموقع: [www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/www-aljazeera-net/amp/](http://www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/www-aljazeera-net/amp/)، تاريخ التصفح: 10 مارس 2020.
- <sup>38</sup> السيد الفرحاني محمود، العجز المتعلم سياقاته وقضاياها التربوية والاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2009، ص 336.
- <sup>39</sup> عبد المؤمن عبد الوهاب عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص 203.